فلسفة السياسة عند جون لوك :-

برغم من ان حياة جون لوك (1632-1704) تداخلت مع حياة توماس هوبز , الا ان فلسفتهما السياسية كانت مختلفة بوضح لكليهما , اذ مدح جون لوك في بداية نظريته الحالة الطبيعية الاولى للأنسان , حيث كانت تسود حياته الطمأنينة والسلام , وكان الناس يتمتعون بمبدأ المساواة بين الناس الذي منحته الطبيعة لهم0 ومن هذه الحقووق ,حق الحياة او المحافظة عليها , وحق الحرية الذي تساوي الجميع في التمتع به , وحق الملكية 0 وتعني الحرية التي يتمتع بها الناس هي وجود قاعدة دائمة يعيش الناس في ظلها , ويألفها كل فرد في المجتمع,تضعها سلطة تشريعية منتخبة , والا تفرض على ارادة كل فرد ارادة خارجية متقلبة ومجهولة0

اما حق المساواة الذي ذكره جون لوك , فلا ينبغي ان نفهم منه كل انواع المساواة فهناك فروق في السن او الفضلية قد تضع الناس في مكان الصدارة دون غيرهم , كما قد يضع التفوق اناساً اخرين فوق المستوى العادي , ومع ذلك فإن هذا كله يتفق مع المساواة بين الناس امام القضاء او السلطة كيفما كانت , ومن حق الناس ان يتساووا في حريتهم الطبيعية دون ان يخضعوا لإرادة الاخرين 0وقد بدأ الصراع بين الناس عندما تم تحديد ملكيات خاصة بهم , مما جعل حق الملكية الطبيعي الذي وهبته الفطرة الاولى للأنسان يتحول الى رأس حربة في صدر كل انسان ليتحول معه مجتمع الطبيعة الآمن الى مجتمع حرب وعداوة لاتنتهي ولن تنتهي بين الناس الى يوم الدين0 لذلك كان لابد ان يتفق الناس طوعيةُ واختياراً على عقد " عقد اجتماعي " يكفل لهم الحياة الامنة بين الناس 0

وفكرة العقد الاجتماعي , تعاقداً يضم طرفين هما الشعب والحكومة او الملك , ولايصبح العقد لاغياً الا اذا اخل اي طرف منهما بالتعاقد , فإذا حدث واهمل الملك في مسؤلياته تجاه الشعب تعين عزله, وبموجب هذا العقد يتنازل الافراد عن حقهم في الحياة وفق قانون الطبيعة , وعن الحق في عقاب من يخرج على هذا القانون , لذلك تتناول طبيعة العقد الموافقة من قبل الافراد او الاغلبية على التنازل عن جزء من

حقوقهم الطبيعية الخاصة بالدفاع عن انفسهم ومعارضة الخارجين على القانون الطبيعي الى المجتمع ككل0وقد ظلت فكرة العقد الاجتماعي تراود اذهان وعقول وخيالات فلاسفة العصر الحديث امثال " توماس هوبز وجون لوك وروسو " , الا انهم اختلفوا حول طريقة استخدامها , فقد جعلها هوبز تبريراً للحكم الملكي المطلق, وأيد بها جون لوك الحكومة الدستورية او الملكية المقيدة ,وكذلك روسو الذي سنتطرق له لاحقاً ذهب ضرورة التأكيد على قيام السلطة في الدولة على رضا المحكومين0

وهناك ثلاث امور اساسية وهامة نتجت عن نظرية جون لوك في العقد الاجتماعي هي:-

1- ان حق الاغلبية سوف يتمثل القاعدة الاساسية في المجتمع ومصدر السلطة التشريعية او التنفيذية , مما يتحتم معه اخضاع الاقلية للأرادة العامة0
2- تقييد سلطة الحاكم بقيدين هما ضرورة تنفيذ نصوص القانون المراعي فيها الحقوق الطبيعية, والالتزام بالعقد الاجتماعي الممثل للطرف الثاني0
3- ان اي اخلال للحاكم سواء كان ملكاً اوغيرة بالمسؤولية وتعديه لحدوده المخولة له من قبل الشعب يستوجب عزله والثورة عليه واختياره من يحل محله في الحكم0

ولقد نادى لوك بضرورة فصل الدولة عن الدين , كما نادى بضرورة الفصل بين السلطات مما ينجم ان تقوم الحكومة المدنية بتقسيم السلطات الى ثلاث انواع هي :-

أ- **السلطة التشريعية :-**وتمنح لممثلي الشعب الذين يحصلون على هذا الحق بطريقي الانتخاب او الوراثة0

ب-السلطة التنفيذية:- ويتحدد عملها في تنفيذ القوانين التي يضعها الشعب عن طريق سلطته التشريعية وتتضمن القوانين الادارية والقضائية0

ج- السلطة الفيدرالية :- وتعمل على تكملة السلطة التشريعية وتتكون من مندوبين عن المدن0

وقد دعى جون لوك الى ضرورة عدم اجتماع السلطات في يد واحدة والا مال الحكم والنظام السياسي الى الدكتاتورية,هذا فضلاً عن مناداته باستخدام الحرية كمبدأ اساسي للنقد0 اما الاصول التي اعتمد عليها لوك عند قيام العقد الاجتماعي فكانت كما يلي:-

1- ضرورة قيام العقد على الحرية الكاملة للانسان0
2- ليس هناك اجبار على اداء الافراد ما لا يحبون0
3- يتنازل الفرد عن بعض الحقوق0
4- يتم التنازل للمجتمع كله وليس لأفراد محددين0

اما الحكومة فلابد لها ان تتبع المبادئ الاتية:-

1- يجب ان يكون القانون سليماً صحيحاً خالياً من التعسف0
2- لابد ان ينطبق القانون على جميع افراد الدولة مهما كان شأنهم0
3- ضرورة التزام السلطة بوظيفتها كمنظمة وليست كمالكة0
4- لا تتنازل السلطة التشريعية عن اداء وظيفتها كذلك لا يحق لها فرض ضرائب دون موافقة الشعب0

وخلاصة القول نجد ان جون لوك نادى بضرورة فصل السلطة الدينية او الكنيسة عن السلطة المدنية ,كما كانت دعوته قائمة على اساس التسامح والتي اعلنها في رسائلة المختلفة , ونادى بضرورة الا تضطهد الكنيسة اي انسان بسبب عقيدته , لان الحرية مكفولة للجميع0 كما اكد على عدم التحيز لجماعة دينية دون اخرى , لانه من الضروري ان تعمل الدولة والكنيسة من اجل سعادة المواطنين0

جون جاك روسو:-

كتب **جون جاك روسو J.J.Rousseau (1712-1778)** دراسة ثورية حول التربية بعنوان "إميل" ، و أخرى للتنديد بالملكية كمصدر للتفاوت الاجتماعي بعنوان " خطاب حول أصل التفاوت"، أما الكتاب الذي جعل روسو من أشهر الفلاسفة فهو " العقد الاجتماعي"، الذي يقرر فيه أن النظام الاجتماعي حق مقدس قائم على التعاقدات، و أن هذا الحق ليس نابعا من الطبيعة.

أولاً:- إشكالية العقد الاجتماعي:

بخلاف أرسطو الذي يعتقد أن الناس ليسوا متساوين بالطبيعة، و أن البعض ولد للعبودية بينما ولد البعض الآخر للسيطرة، يرى روسو أن ليس هناك سلطة بالطبيعة لإنسان على مثيله الإنسان، و أن القوة لا تنتج أي حق، فركيزة كل سلطة تتسم بالمصداقية هي التعاقدات. و تتمثل إشكالية العقد الاجتماعي في **إيجاد شكل من أشكال الاجتماع للدفاع و حماية** - بكامل قوة الجماعة- **الفرد و ممتلكاته**، و من خلال انتماء الفرد لهذا الكيان فإنه يكون مطيعا لذاته و أكثر تمتعا بالحرية من ذي قبل.

و يعترف روسو بأن الفرد في ظل العقد قد يخسر بعض الشيء، لكنه بالمقابل ينال أشياء أخرى أكثر قيمة، فإن كان يخسر الحرية الطبيعية و الحق اللامحدود فيما تراه العين، فإنه يفوز بالحرية المدنية و ملكية كل ما يكسب.

وفي هذا الصدد ينبغي التمييز بين الحرية الطبيعية التي ترتكز على قوى الفرد و الحرية المدنية التي تحددها الإرادة العامة، كذلك هناك فرق بين المكسب الذي يتحقق جراء استعمال القوة أو بفعل حق المستغل الأول و بين الملكية التي تتأسس على توفر وثيقة ثبوتية.ويكون حق المستغل الأول مسموحا حينما تتوفر الشروط التالية على أقل تقدير:

1- أن لا تكون هذه الأرض مسكونة.
2- أن لا يتم استغلال إلا الجزء الذي يفي بالحاجة.
3- أن لا يتحقق الكسب بأشكال اعتباطية فولكلورية و إنما من خلال العمل الذي يعتبر الرمز الوحيد للملكية المحترم من طرف الغير في غياب الوثيقة الثبوتية القانونية.

ثانياً:- الإرادة العامة و صاحب السيادة أو رمزية ضمير المجتمع و السلطة المطلقة:

تعني الإرادة العامة التعبير الوحيد عن الرغبة في عمل شيء ما مدعومة بقوة الإرغام الضرورية على الفعل.

أما السيادة فهي السلطة المطلقة الموجهة بالإرادة العامة التي يمنحها العقد الاجتماعي للكيان السياسي على كل المنتمين إليه، فإن كان الإنسان سيدا على بدنه من خلال السلطة المطلقة التي يمارسها على أعضاء هذا البدن، فكذلك الأمر بالنسبة للكيان السياسي الذي يكون سيدا من خلال الإرادة العامة التي أنتجها العقد، إرادة الشعب التي ستكون مصدرا لكل مشروعية و عليه تكون السيادة هي الممارسة الفعلية للإرادة العامة، يقول روسو في سياق تعريفه لصاحب السيادة: " انه اتفاق للكيان مع كل عضو من أعضائه، اتفاق مشروع لأن ركيزته هو العقد الاجتماعي، عادل لأنه واحد بالنسبة للجميع، ضروري لأن له غاية واحدة هي الخير العام، و صلب لأن الضامن فيه هو القوة العمومية و السلطة العليا"[1].

و مثلما يستبعد روسو الطبيعة كمصدر للقانون فهو يستبعد أيضا الدين فيعتبر إرادة الشعب (الإرادة العامة) المصدر الوحيد لتأسيس القانون، فإرادة الشعب هي القانون الوحيد، و كل مواطن هو باستمرار عضو من أعضاء الجماعة التي تسن القوانين، إن كل مواطن يجد نفسه في علاقة مزدوجة مع الدولة بوصفه مشرعا – من حيث أنه عضو من أعضاء صاحب السيادة - و بوصفه فردا لا بد أن يطيع، من حيث ضرورة خضوعه للقانون.

[1] - J.J. Rousseau, Du contrat social, Booking international, paris, 1996, p 46.

ومن النتائج المترتبة على اعتبار صاحب السيادة هو المصدر الوحيد للمشروعية:

1- السيادة لا تتحول إلى الغير، فلا يمكن أن يعطى لشخص أو مجموعة أشخاص الحق في سن القوانين بدلا من المواطنين بوجه عام. و سلوكهم وفق إرادتهم الفردية لا يخول إلزامية تشريعاتهم، مما يعني أن الحكومة النيابية شكل سيء من أشكال الحكومة، فالتمثيل النيابي ضرورة مؤسفة تضعف التعبير عن الإرادة العامة. و لتفادي هذا العائق يشترط روسو تبني شروط أخلاقية قوامها الفضيلة لضمان نجاح الديمقراطية، كما يمنع التحزب لكي يتحقق التعبير عن الإرادة العامة.
2- صاحب السيادة لا يتجزأ و لا ينقسم بطبيعته، و الإرادة العامة تعارض فكرة فصل السلطات، و بالتالي لا يكون فصل السلطات شيئا سوى شكلا من أشكال التفويض لتنفيذ وظائف و مهام حددها صاحب السيادة من قبل.

ومادامت قوة الإرغام التي تسري في روح الإرادة العامة تحمل طابع الضرورة، فهذه الضرورة ذاتها هي التي تدفع للتمييز بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بين صاحب السيادة و الحكومة، فصاحب السيادة يسن القوانين التي تخص المواضيع العامة بصورة مشروعة، أما تطبيق هذه القوانين على أفعال معينة و أشخاص معينين فمهمة الحكومة، فالحكومة تتلقى الأوامر من الإرادة العامة و تستخدم سلطتها لتحديد أفعال المواطنين وفقا لإحساس صاحب السيادة، يقول روسو: " بالعقد الاجتماعي نعطي الوجود و الحياة للكيان السياسي، و بالتشريع نعطيه الحركة و الإرادة"[2]. ويعني وجود صاحب السيادة قبل وجود الحكومة أن الحكومة هي الظاهرة الثانوية الهامشية مقابل المجتمع، الموضوع الجدير بالدراسة. لذا ينبغي أن يكون الولاء لصاحب السيادة الذي يتجسد في المجتمع باعتباره كيانا سياسيا واحدا، أما الحكومة شر ضروري لأن الناس محتاجين لمن يوجههم في ممارسة حريتهم في ميدان المجتمع السياسي، غير انه كلما كان تواجد الحكومة أقل كان ذلك أفضل، و لهذا يقع الاهتمام على ضبط نطاق الحكومة لمنعها من أن تناقض الإرادة العامة.

---

[2] - ibid. p 49.

ــ مفهوم الدولة عند هيجل :-

تدور مناقشتنا هنا حول الفيلسوف هيجل , وانطلاقاً من فكرة الجدلية , قدم لنا هيجل تفسيره لتطور المجتمعات , وذلك عبر عدة مؤلفات ضمتها ابرز افكاره الفلسفية, ويأت على رأسها المؤلفات :-

1- كتابه المعنون بـ " علم ظواهر الروح " الذي صدر عام 1807 0
2- وكتابه " علم المنطق "0
3- وموسوعته في العلوم الفلسفية , الذي صدر عام 1821 0

وهنا نحاول عرض أفكاره عن الدولة , وقد أشار "هيجل " إلى إن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى من حيث الظهور التاريخي ,ثم وبعامل التطور ظهرت الصورة الثانية والتي تمثلت في " المجتمع المدني ", ثم ما لبث هذا الاخير إن تطور هو الاخر ليفسر لنا عن صورة " الدولة "0

ووفقاً لفلسفة هيجل فان هذا التطور ماهو إلا صدى لتطور الروح المطلق بفعل الجدلية, ذلك بأن " الروح المطلق " قد راح يكشف عن ذاته , فيما يتصل بالمجتمع , في شكل الدولة , ولذلك فان " الدولة " عنده مقدسه ,لأنها التعبير عن المرحلة النهائية لتطور " الروح المطلق "0 وفي تفصيل ذلك يقول هيج لان " الأسرة " الفكرة الأولى هي اسبق المؤسسات الاجتماعية في الظهور من الناحية التاريخية لأنها الرباط الروحي بين الجنسين , حيث تستمد علاقة الرجل بالمرأة شرعيتها من خلال ذلك الرباط , ومن خلاله أيضا تستكمل علاقتهما بصورتها المثالية بإنجاب الاطفال0بيد إن رباط الأسرة هو رباط عارض (مؤقت), يزول بوفاة الزوجين أو انفصالهما, ولذلك اتجهت مجموعة الأسر إلى التجمع والتعاون لرعاية مصالحها الخاصة وحمايتها , ومن هنا ينشأ " المجتمع المدني ", نقيض الفكرة الأولى , ليعبر عن العلاقات المختلفة التي تنشأ بين إفراد الأسر (بعد استقلالهم عن أسرهم), حيث تتعدد الأهداف وتتباين المصالح , فبعدما كان الهدف واحداً في الأسرة (داخل المجتمع المدني) قد راح يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة , وليقوم المجتمع المدني بتحقيق غاية رئيسية هي تلبية حاجات الإفراد من خلال عمل الجميع0وهنا تظهر عدة قوى متباينة هي قوى الطبقات المختلفة, وما يستتبعه ذلك من تعارض في المصالح واختلاف في الآراء وتنوع في العلاقات0

وهكذا تظهر دولة "هجيل " لتمثل الإفراز الطبيعي لتصارع الفكرة الأولى "الأسرة" مع نقيضها " المجتمع المدني ", فهي مركب من الفكرتين معاً0ذلك إن تعالج نقائض الأسرة ونقائض المجتمع المدني في آن واحد0

ويرى هيج لان كانت الأسرة مؤقتة فان الدولة دائمة, وإذا كان " المجتمع المدني " يعبر عن تصارع القوى الطبقية المختلفة , فأن الدولة هي التي تستطيع ان تستوعب هذا الصراع لتوفق بين الإرادة الفردية و الإرادة الكلية0وعلى ذلك يمكننا تلخيص فكرة هيجل عن الدولة فيما يلي:-

1- إن الدولة هي الصورة النهائية لتطور " الروح المطلق " وبالتالي فهي " ظل الله في تلك الأرض "0
2- إن طاعة الدولة هي طاعة لله , ومادامت سلطة الله مطلقة لا حدود لها ولا قيود عليها , فكذلك سلطة الدولة0
3- إن ما تفعله الدولة هو حق كله , ذلك بأنها لا تخطئ ولا تظلم0
4- إن الدولة هي " كل " , تتضاءل إلى جواره الأجزاء التي تكونه , كما انه لا قيمة للأجزاء بدون الكل 0
5- ان الدولة هي غاية في ذاتها وليست مجرد وسيلة0

إما بالنسبة عن سلطات الدولة عند هيجل , فهي سلطات ثلاث رئيسية :-

1- السلطة التشريعية : وهي تمثل مصالح " الكثرة " 0
2- السلطة الإدارية : وتتضمن السلطتين التنفيذية والقضائية وتمارسها الطبقة الارستقراطية , وتمثل مصالح " القلة "0
3- السلطة الملكية : وتتمثل في " الملك "0

كذلك حاول هيجل إن يربط " حركة التاريخ " بالحرية , حيث يرى ثمة اتجاهاً مستمراً للسعي نحو الحرية باعتبارها الهدف المطلق للتاريخ, وعلى ذلك يشير هيجل إلى إن الدولة وحدها هي التي توفر أجواء الحرية , فلا مجال لتحقيق الحرية للإفراد إلا داخل الدولة , بيد إن هذا لايعني عند هيجل تحرر الفرد داخل الدولة من أية قيود, بل على العكس من عنده تعني ان ينصهر الفرد في الدولة بحيث يخضع لها بشكل مطلق0وعلى ذلك فالحرية في المنظور الهيجلي تشير إلى عمل الفرد كجزء من الدولة, وأولوية الدولة في مواجهة الافراد , فالدولة هي التي تضفي على الفرد صفة المواطن الحر إن هو أطاع القانون , ومن أطاع القانون عند هيجل فقد أطاع نفسه وحقق حريته 0

ولعلنا نستطيع القول بأن أساس الدولة , على نحو ما يراه هيجل هو" القانون" , ذلك بأن القانون هو الذي يحكم ويحدد حياة الفرد, بيد إن هذا لا يعني القانون الذي يصدره الحاكم بإرادته التعسفية , بل القانون الذي يتفق مع العقل, لان مضمون القانون كما ينبغي إن يكون هو الحق 0

ولذلك وضع هيجل شروطاً أربعة للتحديد العقلي للحق بحيث يصبح قانوناً0 وتتلخص هذه الشروط فيما يلي :-

1- ان يكون القانون عاماً وشاملاً , وذلك في معنى ان يطبق على الكافة بلا استثناء او تمييز 0
2- إن يكون معلوماً للكافة , فما دام القانون ملزماً لجميع المواطنين, فلا بد لكل مواطن إن يعرف مضمونه0والا سوف يكون من الصعوبة بمكان ان نعتبر المواطنين مسؤولين عن تنفيذ بنود هذا القانون0
3- إن تنفيذ هذا القانون وتدعمه سلطة عامة , بحيث تصبح مهمة هذه السلطة هي التحقق من إن العدالة قد أخذت مجراها في الحالات التي ينتهك فيها القانون0
4- ان يعبر القانون عن قيم المجتمع وعاداته وتقاليده0

ـــ الدولة في فلسفة كارل ماركس :-

لم يخلط كارل ماركس مابين الضرورة والقدرية, بمعنى إن نشاط الإنسان هو واحد من العناصر التي بموجبها تتحقق الضرورة , ولذا فان أية حركة سياسية هي قبل كل شي نشاط أنساني0فالحركة العمالية مثلاً , هي حد قوله " المساهمة الواعية في العملية التاريخية التي تقلب المجتمع "0

والمفهوم الأساسي الذي يحكم إيه حركة سياسية , في نظر " كارل ماركس " هو مفهوم الطبقة , وبما ان جوهر الواقع الاجتماعي ينبغي البحث عنه عند مستوى الإنتاج, فأن الطبقات الاجتماعية تتحدد بدلالة الدور الذي تلعبه في الإنتاج فالطبقة العمالية مثلاً تتحدد , كطبقة, باعتبارها لأتملك أية وسيلة إنتاج , وتنتج , عن طريق بيعها لقوة العمل, فائض القيمة , وتملك إيه وسيلة إنتاج , وتنتج , عن طريق بيعها لقوة العمل , فائض القيمة , وتملك وعياً واضحاً, بشكل من الإشكال بالمركز الذي تشغله في المجتمع الرأسمالي, وبرسالتها التاريخية0

إن مفهوم الطبقة لم يكن من إبداع كارل ماركس , فقد تم التحضير له من قبل مؤرخي عصر النهضة , ولكنه كان يتحدد بدلالة البؤس والمعاناة من جهة والثروة من جهة أخرى, وليس بالشكل الذي حدده فيه (ماركس)0ان ماركس لم ينظر إلى العلاقة بين الطبقات في شكلها السالب, وإنما نظر إليها في شكلها الايجابي لتبدو علاقة صراع بالدرجة الأساسية , فتأريخ المجتمعات هو تاريخ صراع الطبقات0

وان الدولة , في نظر ماركس تجد مكانها ضمن إطار هذا الصراع مابين الطبقات, فقد كتب ماركس " إن الحصول على السلطة أصبح المهمة الأساسية للطبقة العمالية " في صراعها مع الطبقة الرأسمالية0ولاشك إن هذه المهمة تأتي عن تحليله للدولة , وهذا التحليل الذي بدأه منذ عهد مبكر في المؤلفات التي كتبها في فتره الشباب , ففي هذه الفترة عرف الدولة بصفتها شكلاً من إشكال الاستلاب, في المخطوطات (1843 ,1844), كذلك تتحدد الدولة باعتبارها قوة ناتجة عن المجتمع وتجد نفسها فوقه عن طريق استلاب متنامي0كذلك إن الدولة في شكلها الديمقراطي البرجوازي تضيف إلى الاستلاب الفعلي استلاباً إيديولوجيا هو ذلك الذي يشكل الأوهام الديمقراطية0

كذلك ماركس يشير إلى ثلاثة أوجه أساسية لهذه الديمقراطية البرجوازية :-

1- إن هذا التحرر السياسي مع كل الأوهام التي يولدها تجريده, يتميز بخاصية طبقية0 انه يعبر عن المتطلبات العميقة لتطور الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع البرجوازي0
2- إن هذا التحرر السياسي, مهما كان غير كافي طالما انه يسمح في إن توجد,في ظل تجريد المواطنين المتساوين في الحق , كل حالات عدم المساواة المتأتية عن العلاقات الطبقية للرأسمالية, يشكل تقدماً مشهوداً بالقياس إلى النظام0
3- ان هذا التحرر السياسي يرتبط تاريخياً باضطهاد اجتماعي, ذلك لأن البرجوازية كانت قد شكلت سلطة دولتها من اجل ضمان العلاقات الطبقية كانت قد شكلت سلطة دولتها من اجل ضمان العلاقات الطبقية للنموذج الرأسمالي والحفاظ عليها ضد الماضي الإقطاعي,وضد غير المالكين0

وان الدولة بكل إشكالها هي دولة طبقية , أنها نتاج الصراع الطبقي0اي أنها أداة استغلال الطبقة المضطهدة, إن سلطتها تزداد أكراها بقدر ما يزداد الصراع الطبقي حدة , أنها دائماً شكل للدكتاتورية طبقة معينة0ويترتب على هذا إن سلطة الطبقة العمالية ينبغي إن تكون بالضرورة في شكل دكتاتورية الطبقة العمالية, تلك هي أطروحة ثابتة لدى ماركس0 وان الدكتاتورية الطبقة العمالية هذه هي دائماً شكل من إشكال الهيمنة الطبقية , وهي بصفتها الخاصة هذه تبقى انتقالية0 وان الهدف من وراء هذه الدكتاتورية عند ماركس هو وضع نهاية لهذه التناقضات الطبقية, وبالتالي جعل الدولة بحد ذاتها غير مجدية, إن وضع نهاية للتناقضات الطبقية التي تولد استلاب الدولة يعني تحضير شروط زوال الدولة نفسها0 كما إن الدولة ليست أبدية ,فهي لم توجد في المجتمعات البدائية قبل وجود الطبقات, وسوف تختفي مع اختفاء الطبقات , طالما أنها لم تمتلك هدفاً أخر غير ضمان الهيمنة الطبقية0

((الفلسفة السياسية في العصر المعاصر))

1ـ فلسفة السياسة عند كارل بوبر :-

يعد كارل بوبر واحد من أعظم دعاة الليبرالية الكلاسيكية , وهم " جون لوك , وبتنام , وجون ستوارت مل ", الذين يمثلون سلسلة واحدة ذات حلقات متصاعدة, فجون لوك مبدئه الدفاع عن السلطة المحدودة للحكومة واقتصار مهامها على حماية الأرواح والحريات والممتلكات0وهو ينطلق من إن للبشر حقوقاً طبيعية لا يرقى إليها الشك, إي أنها حقوق واضحة بذاتها في رأيه يدركها العقل كما يدرك البديهيات الرياضية0

إما بتنام وجون استوارت مل فأن الحرية وما يدور في فلكها من متطلبات كالمساوات والديمقراطية0000الخ , فهي ليست بديهية , بل هي أمواج إلى البرهنة العقلية , ومن هنا فأن اعتبار هذه المطالب خيراً يتوقف في رأي بتنام وجيمس ومل , على مدى قدرتها وفاعليتها على تحقيق اكبر قدر من السعادة العامة0فالمنفعة هي الخير الوحيد الواضح بذاته الذي لا يحتاج إلى برهان , ومن هنا جاءت دعوة بتنام إلى إطلاق الحرية الفردية في كافة المجالات إلى اكبر حد ممكن كوسيلة لتحقيق اكبر قدر من السعادة في المجتمع0فتتحقق السعادة من خلال إزاحة العراقيل والقيود التي تحد حرية كل فرد في اختيار النشاط الذي يشاء , او تحد من قدرته على ممارسة هذا النشاط ومن هنا كان موقف بتنام وجون ستورات مل واضح من الحرية والديمقراطية0

إما بالنسبة إلى " كارل بوبر" فقد انطلق امتداد لهذه المنطلقات , فقد إلف لنا العديد من الكتب منها " المجتمع المفتوح " فقد تغير بصورة مسار الفكر الليبرالي وطرحت لأول مره تعديلات جوهرية في النظرية الليبرالية تتجاوز تلك التصورات التي يطرحها مل0اذ ويذكر كارل بوبر في مقدمة هذا الكتاب, بأن هذا الكتاب ماهو إلا نقد لفلسفة السياسة والتاريخ, كذلك كتابه الأخر المناظر له " فقر الاتجاه التاريخي " , بأنه موجه إلى تلك الإعداد التي لا حصر لها من الرجال والنساء الذين وقعوا في ضحية للعقائد الفاشية والشيوعية , التي أصبحوا ضحية لتلك المقولة الخاطئة التي تؤكد على حتمية التاريخ وثبات قوانينه0

ومن هنا يتبين لنا إن المدخل الأساسي الذي يحاول كارل بوبر ان يقدمه هو الدفاع عن الليبرالية والهجوم على أعدائها الشموليين , وإبطال مقولتهم التي تضع للتاريخ قوانين محدده ومؤكدة0ومن هنا يتبين لنا إن المدخل الأساسي الذي اختاره بوبر هو فلسفة التاريخ لا فلسفة السياسة0وفي نفس الوقت نجد ان بوبر مثل سائر الليبراليين التقليديين يدافع بشكل مباشر عن المثل العليا الليبرالية كالحرية والديمقراطية والمساواة على أسس أخلاقية مدعماً بذلك هجومه على العقائد الفاشية, وهو بذلك الهجوم الذي يستهدف في نهاية المطاف إقامة البرهان على إن تحقيق المثل العليا لليبرالية ليس امرأ مستحيلاً من الناحية العملية0كذلك نلاحظ أيضا إن كارل بوبر يستند الى مفهوم المنفعة من الدفاع عن المثل ويرفض فكرة الحقوق الطبيعية الواضحة بذاتها و غير إن مفهومه للمنفعة يختلف اختلافاً بيناً عن مفهوم بتنام وجون ستورات مل , وهذا الاختلاف يتمثل في جانبين أساسيين:-

1- يتمثل في انه إلى المنفعة من منظور السلب لا الإيجاب بمعنى أنها تعني عنده تقليل المشقة والمعاناة وليس زيادة البهجة والسعادة0
2- كذلك تتمثل في انه يطرح أفكاره في هذا المجال لا باعتبارها حقيقة نهائية قابلة للمعرفة اليقينية , ولكن باعتبارها نوعاً من الاقتراحات أو التوجهات التي ينبغي إن نتجه إلى تحقيقها0

وبوجه عام فـأن أفكار بوبر السياسية , يمكن إجمالها في خطين رئيسيين هما:- تنفيذ الأسس التاريخية التي تركز عليها النظم الشمولية والتي تنطلق منها في رفضها للديمقراطية الليبرالية ثم دفاعه عن الديمقراطية من منطلق الأسانيد الاخلاقية0وان من المهم إن نبدأ بعرض انتقاداته للاتجاهات التاريخية واليوتوبية , ثم ننتقل بعد ذلك إلى عرض دفاعاته الأخلاقية عن الديمقراطية الليبرالية وما يقول به من إن المثل العليا السياسية تنطوي دائماً على تناقضات منطقية ظاهرية , ولعل من أهم هذه الانتقادات التي وجهها بوبر إلى الاتجاه التاريخي هي التي وردت في كتابه " فقر الاتجاه التاريخي " والذي يقرر فيه بوضوح ان نمو المعرفة البشرية هو العامل الأساسي في تحديد مسار التاريخ0ومن الجدير بالذكر والملاحظة إن الجانب الأهم من المعرفة البشرية الذي يتحكم في التاريخ هو جانب المعرفة التطبيقية والتكنولوجيا , على الرغم من إن المعرفة التطبيقية تسبقها عادة بعض التصورات النظرية, لكننا نستطيع إن ندرك متى وكيف يمكن لهذه التصورات إن توضح موضوع التطبيق0

كذلك ان كارل بوبر يوجه النقد إلى منهج التاريخ الذي يقيس المجتمع الإنساني على الطبيعة , حيث يعمد بعضهم مثلاً إلى مقارنة حركة المجتمع البشري بحركة المجموعة الشمسية , في حين يلجأ آخرون إلى مقارنة نمو المجتمعات وتدهورها البشري بنمو الكائنات الحية وشيخوختها , وفي رأي بوبر إن مقارنه حركة المجتمع البشري بحركة المجموعة الشمسية

تنطوي على خطأ جسيم وخلال بين فالمجموعة الشمسية تتحكم حركتها عوامل متمازجة محدودة العدد ليس من بينها إيه عوامل أجنبية خارج هذا المتجانس , إما حركة المجتمع البشري فيحكمها عدد هائل جداً من العوامل المتباينة التي يصعب حصرها 0

ومن بين هذه العوامل تلك الخصائص الوراثية التي يحملها الجنس البشري والتي يحكم تطورها عوامل عديدة يصعب إن لم يستحل حساب مسارها0

اما بالنسبة إلى مقارنة المجتمعات البشرية بنمو الكائنات الحية , وهو يعمد اليه المؤرخون لوجدنا إن هذه المقارنة بدورها خاطئة ومظله تماماً , فالكائنات الحية عبارة عن كائنات عضوية متماسكة تتفاعل مكوناتها على نحو معين مما يجعل نموها وازدهارها وفناءها خاضعاً لنظام محكم دقيق يتسم بقدر كبير من الثبات النسبي , إما بالنسبة للمجتمعات البشرية فهي لا تتسم بهذا القدر من العضوية والتماسك ومن ثم لا يسوغ القول بأنها تتحرك على نحو يشبه حركة الكائن الحي0

فأن فكر كارل بوبر السياسي , ومفهومه لليتوتوبيا مختلف إلى حد ما فهو يقصد باليتوبيا كل برنامج شامل لإعادة البينان الاجتماعي , وبعبارة أخرى فأن العمل السياسي يكون يوتوبيا إذا كان خاضعاً لمجموعة من الموجهات والمحددات التي ترسم صورة نهائية للجميع الأمثل ككل, وفي رأيه إن السياسة يجب إن تستهدف مواجهة المساوئ الاجتماعية ألراهنه ومحاولة إصلاحها دون التقيد بإطارها مثالي يستهدف إعادة تنظيم المجتمع بأكمله0 وان الديمقراطية عند بوبر تتيح لجماهير المحكومين فرصة تغير حكامهم بدون الحاجة إلى العنف , ومن هنا نجد انه يعرف الديمقراطية بأنها مشروع تأسيسي من شأنه إن يعمل على التناقضات القائمة في المجتمع من خلال الحوار العقلاني لا من خلال العنف والإكراه, وإذا كان خصوم الديمقراطية يقولون بأن الواقع العملي يؤكد بأن الحوار العقلاني لا يلعب الدور الحاسم في الأنظمة الديمقراطية , فأن بوبر يرد على ذلك بقوله إن الديمقراطية هي التي تتيح فرصة الحوار العقلاني وإنها تتيح الفرصة فحسب ولكنها لا تضمن التحقيق العملي ضماناً تاماً0

وفي هذا المجال يلاحظ ان بوبر لم يتطرق إلى مشكلة إمكانية تحول الديمقراطية إلى طغيان الأغلبية , ومن هنا فأن بوبر لا يدافع عن الديمقراطية باعتبارها خيراً خالصاً ولكن باعتبارها خيراً نسبياً, وبعبارة أخرى فهي خير من غيرها فحسب , وعلى حد تعبيره فأن الديمقراطية وحدها هي التي تضع إطارا من المؤسسات يتيح ألفرصه للإصلاح دون عنف , وهي التي وحدها التي تتيح الفرصة لإعمال العقل في المسائل السياسية , ومع هذا فهي لأتضمن اتخاذ القرار الأفضل دائماً, غير ان كونها كذلك لا يبرر التخلي عنها ولا يبرر إطلاقا إن توضع السلطة في أيدي القلة الموهوبة المتميزة كما نادى بذلك أفلاطون على

سبيل المثال0 صحيح ان هناك فروقاً فردية بين البشر , وان هناك من يتسمون بالتفوق الواضح على سواهم , غير ان هذا التفوق لا ينبغي بحال من الأحوال إن يتخذ ذريعة لحرمان الأقل تفوقاً من المشاركة في الحكم, خاصتاً إذا أخذنا في نظر الاعتبار إن المعرفة البشرية قاصرة بطبيعتها, وان أكثر الموهوبين موهبة يظل دائماً عرضه للوقوع في الخطأ رغم موهبته وتفوقه0

والواقع إن كارل بوبر متسق مع نفسه كواحد من أنصار مذهب الكثرة والتعدد فيما يتعلق بسائر المثل العليا الليبرالية , فالحرية على سبيل المثال شأنها شأن الديمقراطية ليست خيراً خالصاً ولا هي كذلك بالخير المطلق , بل إن بوبر يمضي أكثر من ذلك لنقرر بأن القول بالمبادئ الليبرالية المطلقة إنما تنطوي بالضرورة على مفارقات منطقية واضحة0

2 – جون رولز :-

يعد جون رولز واحدا من أكثر المنظرين السياسيين تأثيراً في القرن العشرين, ومفهومه عن العدالة , بمعنى عن العدالة , بمعنى الإنصاف , يمثل أهمية رئيسية لما يجرى من مناقشات معاصرة حول المجتمع المدني, فمفهومه هنا يعد استجابة , في جزء منه , لطرحين سياسيين مختلفين ,فالعمل الذي قام به جون رولز يتمثل في تتبع مسار هاتين المشكلتين 0 ففي كتابة نظرية في العدالة , الذي نشر عام 1971 , نجد إن مفهومة عن العدالة بمعنى الإنصاف إنما وضع لتامين الحريات الأساسية , وفرض المواطنين بما فيهم من تعرضوا لأشكال من التمييز , وعدم المساواة , إما كتابة " الليبرالية السياسية " وهو من احدث كتبه , لينقح من مفهومه عن العدالة بطريقة تمكن من إحلال المجتمع المدني , بكل ما يضمه من تنوع واسع لسبل حياة تتميز بالمعقولية حتى وان كانت متعارضة فيما بينها0 ففي هذين العملين نجد رولز راغباً في إن يبين لنا كيف إن نظريته عن العدالة إنما تدافع عن هذا التأييد طويل المدى , والمستمر عن السنن والمبادئ الأساسية للديمقراطية الدستورية0

ــ مبادئ جون رولز في العدالة :-

علينا قبل البداية ان نوضح السبب في أهمية تحديد مبادئ العدالة التي يقوم عليها المجتمع المدني , فالعدالة قيمة ذات أهمية رئيسية بالنسبة للمجتمع المدني لأن مفهوم العدالة يعد بمثابة لتحديد كيفية توزيع المنافع الأساسية على المواطنين بما في ذلك الحقوق, والفرض0 حيث نجد إن المجتمع المدني يتألف من إفراد لكل منهم مصلحته التي يريد إن

يسعى ورائها , وغالباً ما توجد صراعات حول الطريقة التي يجب إن يتم بمقتضاها توزيع هذه المنافع , على سبيل المثال , يمنح كل مجتمع مدني حريات متساوية للإفراد , ولكن في الوقت نفسه دائماً ما تظهر فروق في الثروة , والنفوذ السياسي والاجتماعي , والتوفيق بين منح حريات متساوية , وبين تلك الفروق في الثروة , والنفوذ الاجتماعي تصبح قضية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع المدني , وتصبح الأهمية الرئيسية لحل هذا الصراع في إيجاد مبادئ للعدالة مصاغة بوضوح ومقبولة لدى الجميع , وبمجرد إقرارها لابد لجميع المؤسسات العامة , من قبيل الحكومة , والجهات الاقتصادية إن تلتزم بها في توزيع المنافع الأساسية , وقد جاء مفهوم رولز عن العدالة ليقدم لنا المبادئ التي يجب إن تضبط شرائع المجتمع المدني العادل 0

إما عن أية مبادئ الأكثر إنصافا فهي القضية الرئيسية الواجب على المجتمع المدني مواجهتها, فهناك الكثير من المفاهيم المتوفرة عن العدالة يمكن الاختيار منها, على سبيل المثال, قد يدفع شخص ما بأن المنافع يجب ان توزع بطريقة تضمن اكبر منفعة لأكبر عدد من الناس , حتى وان كان هذا يعنى القبول ببعض الجور على البقية من الناس , في حين قد يدعو آخرون , مثلما دفع لوك , بأن كل شخص يجب ان يسمح له بتتبع مصالحة الخاصة بما يتفق مع قواعد تشجيع ذوى المواهب , والقدرات الفائقة على الاحتفاظ بما يكسبوه من عملهم الشاق , مادام عملهم يساهم في الرفاهية العامة للمجتمع, وقد يدفع آخرون في سبيل صيغة محضة من فكرة المساواة التي يحصل كل شخص بمقتضاها على نفس القدر من المنافع الأساسية0

ومن ثم فان رولز على بينه من وجود مبادئ كثيرة يمكن للناس إن يختاروا من بينها في سبيل إرساء قاعدة لتوزيع المصالح الأساسية مثل الحقوق والفرض, فكيف يمكن للمجتمع مع وجود مثل هذا التنوع من البدائل الممكنة , إن يحدد مجموعة من المبادئ يمكن إن يعتبرها الجميع الأكثر أنصافا, نظراً لنية رولز في إيجاد مجموعة واحدة من تلك المبادئ التي يمكن لجميع أعضاء المجتمع إن يتقبلوها بصفتها مبادئ عادلة , من الضروري إن نبدأ من منظور مشترك لدى جميع العاقلين , وهي مقاربة من شأنها إن تستبعد من النقاش جميع إشكال الانحياز, فإذا كان للناس إن يناقشوا مسالة العدالة من جهة نظر مصالحهم الشخصية لكان لكل شخص إن يحدد المفهوم الأفضل ملائمة لحاجة الخاصة , وبالتالي لن تقوم قائمة لرؤية عامة مشتركة للعدالة0 وخلاصة القول فقد اعتقد جون رولز إن لكل إنسان أهداف بغض النظر عن طبيعة الشخصية الإنسانية، غير أن أسمى هذه الأهداف يتمثل في قيام العدالة، و إن كان تحقق هذه الأهداف مرتبطا بخيرات أولية فينبغي البحث عن هذه الخيرات.وقصد ضبط هذه الخيرات تصور رولز مجموعة من الأشخاص المتمتعين بـ **" الحكمة العامة و الجهل الخاص"** كموقف أصلي لهم و قد اجتمعوا ليتقاضوا حول المبادئ التي ستحكم نشاطهم و تكفل الوصول إلى العدل.واستنادا لهذا المنطلق

يكشف رولز عن مبدأين أساسيين لتحقيق العدل، يتعلق الأول بالحرية التي اعتبرها أسمى الخيرات، فهي الوسيلة لتحقيق الأهداف أيا كانت طبيعتها، لكن ألا يعرقل حرص كل شخص على التمتع بأكبر قدر من الحرية خطة الآخرين في تحقيق أهدافهم؟ بلى، فالإفراط في ممارسة الحرية أمر سيئ، و لدرء هذا السوء اشترط رولز أن يكون لكل شخص حق متكافئ في ذلك النسق الشامل من الحريات الأساسية المتكافئة و على نحو يتسق مع نسق مماثل من الحرية للمجتمع (مبدأ توزيع الحرية).وينظر رولز للحرية كمبدأ مطلق لا يجوز التمييز فيه لأنها ليست وسيلة لتحقيق خطة الحياة فحسب بل إنها أيضا التعبير العملي عن تقدير الذات الإنسانية. وفي مقابل مبدأ الحرية الذي جعله رولز مبدأ مطلقا لا تطاله المفاضلة أو التمييز يطرح رولز مبدأ آخر يقتضيه الموقف الأصلي يتمثل في التباين و التعدد، فتوزيع الخيرات الأولية المادية و الفرص و المزايا الاجتماعية يتطلب أخذا في الاعتبار هذا المبدأ لضمان منفعة شاملة لسائر مستويات المجتمع، ففي المجتمع ذوي الامتياز الأدنى و الأعلى و ما بينهما ما دون ذلك و خوف كل فرد من أن يصبح من ذوي الطبقة الدنيا سببا كاف للقبول بالتباين، فقد يقول القائل أنه من المبالغ فيه منح ذي امتياز أعلى مثل الطبيب طائرة خاصة أو ضعف أجر الوزير ، غير أن الأمر سيكون طبيعيا حينما نكون جرحى في بقعة نائية واقعا ملموسا، فالحرية للجميع و الخيرات مستويات0 و بناء على مبدأي الحرية و التباين يرى رولز إمكانية البدء في صياغة التنظيم الاجتماعي المناسب، عن طريق وضع دستور يمثل إطارا لاتساق التشريعات و الأحكام التي ستسن لهذا التنظيم الاجتماعي، و بغرض تحقيق العدل يجب على المشرعين الالتزام بمبدأ التباين لتكون التشريعات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية حافظة لآمال ذوي الامتياز الأدنى إلى أقصى حد. و بهذا الشكل يتم استبعاد مشاريع القوانين التي تحابي أصحاب المكانة المتميزة إلا إذا حققت نفعا يصل إلى أقصاه بالنسبة لذوي الامتياز الأدنى.